

الصالح: الكويت من أولى دول المنطقة في تطبيق معايير مكافحة غسل الأموال والإرهاب



أنس الصالح

يذكر أن الكويت خضعت عام 2010 للتقييم المتبادل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والذي أسفر عن بيان بعض أوجه القصور في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها. الأمر الذي دفعها نحو بذل جهود مكثفة لارتقاء بالتشريعات والنظم القائمة من خلال إصدار حزمة من التشريعات والقرارات الوزارية والتعليمات من الجهات ذات العلاقة ما ساهم في تعزيز نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتتولى اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتنسيق مع أعضائها رسم استراتيجية عمل متكاملة للفترة المقبلة مع إطلاق برنامج طموح لتقييم المخاطر على المستوى الوطني وتعزيز سبل التعاون الوطني والدولي لمكافحة هذه الظاهرة.

عام 2012، حيث غطى القانون آنف الذكر تلك المعايير بصورة شاملة، مجددا التزام الكويت بتنفيذ هذه التعهدات والتركييز على فاعلية التطبيق.

وأشار في هذا الصدد إلى الجهود الكبيرة التي تبذلها اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي يتولى رئاستها رئيس وحدة التحريات المالية الكويتية، وهي وحدة ذات استقلال مالي وإداري تخضع لإشراف وزير المالية، منوها بجهود باقي أعضاء اللجنة الوطنية في سبيل استيفاء متطلبات تفعيل القوانين والقرارات الوزارية والتعليمات ذات العلاقة بهذا الموضوع المهم.

وأعرب عن ارتياحه لهذا الإنجاز الذي يأتي تماشيا مع توجيهات سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في السعي نحو إيجاد مناخ استثماري صحي ومنتظم يساهم في تحويل الكويت إلى مركز مالي.

قال وزير المالية أنس الصالح: إن مجموعة العمل المالي (فاتف)، المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أصدرت بياناً أكدت فيه تلبية الكويت للتعهدات التي سبق إبرامها في عام 2012 نحو تعزيز نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وأضاف الصالح: إن هذا الأمر يعني استبعاد الكويت من قائمة المراجعة المبنقة عن مجموعة «فاتف»، ما يعد إنجازاً مهماً يعكس اطمئنان المجتمع الدولي إلى توافر بيئة تشريعية متكاملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تستند بشكل أساسي إلى القانون رقم 106 لعام 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية.

وذكر أن الكويت كانت من أول دول المنطقة في تطبيق المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح والتي صدرت عن مجموعة «فاتف»

أكدوا أن الحلول الأمنية غير كافية وطالبوا بتكاتف «الإعلام» و«التربية» و«الأوقاف» في مواجهته

قانونيون لـ الظليج: الخروج من «فاتف» شهادة براءة للكويت من دعم الإرهاب

الصراف: محاربة الإرهاب بالفكر أصعب من مواجهته بالسلاح
خليفة: ليس من الإنصاف أن تواجه «الأوقاف» وحدها تلك الحملة الشرسة
العيسى: أصوات العقلاء يجب أن ترتفع لنشر الوعي بين الشباب

قانونيون لـ الظليج: الخروج من «فاتف» شهادة براءة للكويت من دعم الإرهاب

معرفي: وفاء الكويت بتعهداتها في العام 2012 أثمر خروجها من القائمة الغانم: دور مميز لـ «الأوقاف» و«الشؤون» في منع التبرعات غير المرخصة
ملا حسين: إدانة محاولات الإساءة إلى الكويت.. وشهادة براءة للعمل الخيري



د. عبد الحميد الصراف



د. سامي خليفة



د. شلمان العيسى

خطابهم، ولا يكفي على الدولة أن تقوم بهذا العمل وحدها اليوم، بل أن مؤسسات المجتمع المدني عليها دور كبير اليوم في المساهمة في التوجه نحو الشباب وحمايتهم من الفكر المتطرف الذي ينطلق من معازل قبضع المراكز الأهلية، لذا أحسب أن وسائل الإعلام عليها دور كبير في مواجهة هذا الخطر من خلال إبراز الفكر الديني المعتدل ومن خلال تبيان الحقائق أمام الناس.

فيما أشاد أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت د. شلمان العيسى بالفقوى التي أصدرتها هيئة الإفتاء بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بشأن حرمة المشاركة أو الانضمام إلى التنظيمات المتشددة والمتطرفة، مؤكداً أن هذه الفتوى وإن جاءت متأخرة، إلا أنها فتوى مباركة، ويمكن أن تعيد بعض الشباب الذي انساقوا خلف بعض دعاة التطرف إلى رشدهم، مشيرة إلى أن هذه الفتوى وإن خرجت من وزارة الأوقاف إلا أنها خرجت رغم أنف البعض فيها.

وشدد العيسى على أن أصوات العقلاء يجب أن ترتفع لكي تنتشر الوعي بين أوساط الشباب، وتحارب الفكر الذي شوه صورة الإسلام بأعماله البشعة التي ارتكبتها بحق الأبرياء من كل المذاهب والديان، مشدداً على ضرورة أن تقوم وزارة الأوقاف بتنظيم حملة توعية، عبر وسائل الإعلام وزيارة الدواوين وإقامة الندوات والمكتبات، من أجل التواصل مع الناس وإرشادهم إلى النهج الإسلامي الصحيح.

ورأى العيسى أن بعض مناهج التربية في الكويت تتساع على التطرف، ويجب أن تكون هناك إعادة للنظر فيها، مشيراً إلى أن التعليم في العالم العربي كله يحتاج إلى نقضة كبيرة وليس في الكويت فحسب، فالمناهج في العالم العربية مناهج قديمة ويجب أن تكون هناك آلية لتطوير مناهجنا في العالم العربي، بما يتوافق مع التطورات الحديثة.

الأمر، فهناك حاجة ملحة إلى تغيير مناهج التربية، ويجب أن يقوم على تعديل تلك المناهج أشخاص مشهود لهم بالاستقامة والعدالة ورجاحة العقل، كما أن المناهج ليست التربية الإسلامية، بل نحن نحتاج إلى نقضة تعليمية كبيرة تتوافق وأسواق العمل.

فيما قال أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العربية المفتوحة د. سامي ناصر خليفة: إن وزارة الإعلام عليها دور كبير جداً في حماية أفراد المجتمع من التطرف، خصوصاً فئة الشباب، مشيراً إلى أن خطوة وزارة الأوقاف التي أكد عليها مجلس الوزراء من خلال تجريمه التطرف هي خطوة في الاتجاه الصحيح، فوجب أن يكون للدول دور رئيسي في مواجهة الأخطار التي تواجه الشباب من خلال الإعلام الموجه داخل وخارج الدولة، خصوصاً في ظل وجود بعض الأحزاب والفتوى الخارجية التي تتضح فكرياً متطرفاً.

وتابع خليفة: أحسب أنه من الأهمية بمكان اليوم أن تتوجه طاقات وجهود وإمكانات الحكومة في اتجاه تنفيذ خطوات جهده لحماية الشباب، ولا يكفي أن تواجه وزارة الأوقاف وحدها تلك الحملة الشرسة، بل على الجهات الأخرى كوزارة الإعلام والتربية ومؤسسات الدولة الأخرى أن تقوم بدورها المناط بها، كما يجب على الحكومة أن تقوم بتقوية التيار الإسلامي المعتدل صاحب الأطروحات الوسطية في البلاد، فلا يكفي أن تهدم أفكار دون أن تملأ عقول الشباب بأفكار معتدلة، وقد يكون تجارب بعض الدول الغربية مثلاً يحتذى به في مواجهة الفكر المتطرف بالمعتدل، فبعض الدول بدأت تراجع مناهجها والأفكار السابقة التي اقتضت الخطاب الديني في محاولة لتثقيته.

وأضاف خليفة: أحسب أن هناك رجالاً في الكويت تشهد لهم الساحة الإسلامية بالعباءة الوسطي والمعتدل وعلى الدولة أن تتبناهم وتبرز

كتب: سامر السنديوي

أكد أكاديميون أن التطرف لا تتم مواجهته بالحلول الأمنية فقط، لأن التطرف غلو في الفكر وسوء فهم للنصوص، وتجب مواجهته بالفكر أيضاً، مؤكداً أهمية دور وزارة الأوقاف ووسائل الإعلام ومدارس التربية والإسرة في حماية الأبناء من هذا الخطر.

وقال الأكاديمي والكاتب الصحافي د. عبد الحميد الصراف: إن هناك دوراً كبيراً يجب أن يقوم به الإعلام في محاربة التطرف في المجتمع فنحن نحتاج إلى حملة إعلامية مكثفة للتوعية بمخاطر التطرف، ويجب أن يشترك في هذه الحملة مؤسسات الدولة المختلفة من الإعلام والأوقاف والتربية وغيرها من تلك المؤسسات، ففضلاً وزارة الأوقاف أخرجت فتوى منذ عدة أيام تؤكد على حرمة التطرف وضرورية محاربتها، ويجب أن تكون هناك حملة تتبثق تلك الفتوى من قبل وسائل الإعلام والمساجد لترجم هذه الفتوى على أرض الواقع.

وبين الصراف أن هناك حاجة ملحة أيضاً لتعديل مناهج التربية بما يتوافق مع الاعتدال، فهناك نصريح لوزير التربية منذ فترة بأنه سيتم النظر إلى بعض المناهج في مدارس التربية، ولأسف الشديد يجب أن تنتبه إلى أن هناك من يتعاطف مع التطرف باللفظ أو بالبدن، مبيحاً أن محاربة الإرهاب بالفكر أصعب من مواجهته بالسلاح، فالفكر لا يواجه إلا من خلال الفكر، ويجب أن يترجم طلب الحكومة بمحاربة التطرف من خلال إلى التغيير في المناهج وحسن اختيار أئمة المساجد، كما يجب أن تكون هناك رقابة صارمة عليهم.

وأوضح الصراف أن على جمعيات النفع العام أيضاً مسؤولية كبرى في حماية النشء من التطرف، وعليها أن تشارك مشاركة فعالة في هذا



أمته ملا حليس



مي الغانم



نيفين معرفي

رجال الداخلية والمباحث الجنائية والسلطتين التشريعية والتنفيذية على الجهود الذي قاموا به، ما جعل الكويت دار أمن وأمان يشعر فيها المستثمر بالراحة والطمأنينة.

ومن جانبها لفتت الامامية مي الغانم العيسوي في العمل على تلبية الكويت للتعهدات التي سبق إبرامها في العام 2012 لتعزيز نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والذي نتج عنه إصدار مجموعة العمل المالي (فاتف) المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بياناً أكدت فيه ذلك، ما يعني استبعاد الكويت من قائمة المراجعة الدورية المبنقة عن مجموعة «فاتف» في هذا الشأن.

وبيئت أن الكويت قطعت شوطاً كبيراً في وضع بيئة تشريعية جيدة، بمعايير عالمية، مكنتها من الخروج من القائمة السوداء لمكافحة الإرهاب، مبيئة أن خروج الكويت من هذه القائمة يعد إنجازاً كبيراً للبنك المركزي والجهات الرقابية التي استطاعت تطبيق المعايير الدولية في هذا الشأن، وأشادت بالدور الذي لعبته وحدة التحريات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك اللجنة الوطنية، للشان قائماً بدور مهم في رفع اسم الكويت من هذه القائمة خلال عامين فقط من إنشائها، لافتة إلى التأثير الإيجابي لقرار «فاتف» على البنوك الكويتية في تعاملاتها الدولية.

وأكدت الغانم أهمية دور وزارة الأوقاف والشؤون من خلال منع التبرعات غير المرخصة في المساجد، مؤكداً أن هذا الأمر يعزز العمل الخيري ويؤكد أن العمل الخيري الكويتي لا تشوبه شائبة، موضحة أن هذا الإنجاز يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك مدى وبراءة العمل الخيري الكويتي والجمعيات القائمة بجمع وتوزيع التبرعات من أي تهم بتمول ومساندة الإرهاب.

بدورها قالت المحامية والقانونية أمته ملا حسين: في غضون عام 2010 خضعت دولة الكويت للتقييم المتبادل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي أسفر عن بعض أوجه قصور في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها، وأثر ذلك قامت الحكومة الكويتية ببذل جهود مكثفة لارتقاء في التشريعات والنظم القائمة لمعالجة هذا الأمر، وذلك من خلال إصدار حزمة من التشريعات والقانونية والقرارات الوزارية والتعليمات من الجهات ذات

أشاد قانونيون بخروج الكويت من القائمة السوداء لمكافحة الإرهاب لمجموعة العمل المالي (فاتف)، معتبرين أن هذا الإنجاز شهادة براءة دولية للكويت من دعم الإرهاب، ومنوهين بجهود البنك المركزي والجهات الرقابية التي استطاعت تطبيق المعايير الدولية حتى تحقق هذا الإنجاز. وقالوا لـ الظليج: «هذا الإنجاز يدل على اطمئنان المجتمع الدولي إلى توافر بيئة تشريعية متكاملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تستند بشكل أساسي إلى القانون رقم 106 لسنة 2013 في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية».

وقالت المحامية والقانونية نيفين معرفي: إن تلبية الكويت للتعهدات التي سبق إبرامها في العام 2012 نحو تعزيز نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أدى إلى رفعها من القائمة، مشيدة بحرص وزارة الداخلية على تنظيف الكويت من خلال مراقبة الحسابات ما جعل الكويت بعيدة كل البعد عن غسل الأموال، مشيرة إلى أن المباحث الجنائية وإدارة مباحث الأموال العامة ونيابة الأموال العامة والبنك المركزي قاموا بعملية تطهير شاملة في الكويت، وأكدت معرفي الصعب ارتكاب مثل هذه الجرائم في الكويت.

وأكدت معرفي أن وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد حرص كل الحرص على بتر مثل هذه الأمور من الكويت، فأصبح هناك حرص لدى المسؤولين في الدولة على إظهار الكويت بأفضل صورة، مشيرة إلى أن السلطنة التشريعية والتنفيذية والقضائية والإعلام كان له دور كبير في الوصول إلى هذه المرحلة، فالبيئة التشريعية الكويتية من خلال تشريع العديد من القوانين التي ساهمت في مواجهة عمليات غسل الأموال.

وأكدت معرفي أن مثل هذا القرار يعزز من موقف العمل الخيري الكويتي، مشيرة إلى أن وزارتي الأوقاف والشؤون اتخذتا مواقف كثيرة، وذلك للوصول إلى هذه المرحلة من خلال منع التبرعات في المساجد إلا بآذان مسبق، أو من خلال المؤسسات الرسمية، كالهلال الأحمر وبيت الزكاة والهيئة الخيرية الإسلامية، فتلقت المؤسسات الحكومية، حينما أصدرت مثل هذه القرارات ساهمت بشكل كبير في رفع اسم الكويت من قائمة «فاتف»، وتوجهت معرفي بالشكر إلى

رجال الداخلية والمباحث الجنائية والسلطتين التشريعية والتنفيذية على الجهود الذي قاموا به، ما جعل الكويت دار أمن وأمان يشعر فيها المستثمر بالراحة والطمأنينة.

ومن جانبها لفتت الامامية مي الغانم العيسوي في العمل على تلبية الكويت للتعهدات التي سبق إبرامها في العام 2012 لتعزيز نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والذي نتج عنه إصدار مجموعة العمل المالي (فاتف) المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بياناً أكدت فيه ذلك، ما يعني استبعاد الكويت من قائمة المراجعة الدورية المبنقة عن مجموعة «فاتف» في هذا الشأن.

وبيئت أن الكويت قطعت شوطاً كبيراً في وضع بيئة تشريعية جيدة، بمعايير عالمية، مكنتها من الخروج من القائمة السوداء لمكافحة الإرهاب، مبيئة أن خروج الكويت من هذه القائمة يعد إنجازاً كبيراً للبنك المركزي والجهات الرقابية التي استطاعت تطبيق المعايير الدولية في هذا الشأن، وأشادت بالدور الذي لعبته وحدة التحريات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك اللجنة الوطنية، للشان قائماً بدور مهم في رفع اسم الكويت من هذه القائمة خلال عامين فقط من إنشائها، لافتة إلى التأثير الإيجابي لقرار «فاتف» على البنوك الكويتية في تعاملاتها الدولية.

وأكدت الغانم أهمية دور وزارة الأوقاف والشؤون من خلال منع التبرعات غير المرخصة في المساجد، مؤكداً أن هذا الأمر يعزز العمل الخيري ويؤكد أن العمل الخيري الكويتي لا تشوبه شائبة، موضحة أن هذا الإنجاز يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك مدى وبراءة العمل الخيري الكويتي والجمعيات القائمة بجمع وتوزيع التبرعات من أي تهم بتمول ومساندة الإرهاب.

بدورها قالت المحامية والقانونية أمته ملا حسين: في غضون عام 2010 خضعت دولة الكويت للتقييم المتبادل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي أسفر عن بعض أوجه قصور في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها، وأثر ذلك قامت الحكومة الكويتية ببذل جهود مكثفة لارتقاء في التشريعات والنظم القائمة لمعالجة هذا الأمر، وذلك من خلال إصدار حزمة من التشريعات والقانونية والقرارات الوزارية والتعليمات من الجهات ذات